UNITED ARAB EMIRATES
MINSTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

تقرير **البنك الدولي**

التوقعات الاقتصادية العالمية خلال جائحة COVID-19

إعـــــــداد : أريج سليم
إشـــــــراف : دكتور مطر آل علي
تاريخ الاصدار : يونيو 2020

التوقعات الاقتصادية العالمية خلال جائحة COVID-19: عالم متغير

- انتشار جائحة كوفيد-19 بسرعة تنذر بالخطر ، حيث أصاب الملايين وأدى إلى توقف النشاط الاقتصادي ، حيث فرضت الدول قيوداً مشددة على الحركة لوقف انتشار الفيروس.

- مع تزايد عدد الضحايا من جراء الخسائر البشرية والصحية ، أصبح الضرر الاقتصادي واضحًا بالفعل ويمثل أكبر صدمة اقتصادية شهدها العالم منذ عقود.

- تصف التوقعات الاقتصادية العالمية في يونيو 2020 كلاً من التوقعات الفورية وقريبة المدى لتأثير الوباء والأضرار طويلة المدى التي تسببت فيها لآفاق النمو.

- يتوقع انكماشًا بنسبة 5.2 % في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 ، باستخدام أوزان سعر الصرف في السوق - وهو الركود العالمي الأعمق منذ عقود ، على الرغم من الجهود غير العادية التي تبذلها الحكومات لمواجهة الانكماش بدعم السياسات المالية والنقدية.

- على المدى الطويل ، من المتوقع أن يترك الركود العميق الناجم عن الوباء ندوبًا دائمة من خلال انخفاض الاستثمار ، وتآكل رأس المال البشري من خلال فقدان العمل والتعليم ، وتجزئة التجارة العالمية وروابط العرض.

- تسلط الأزمة الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف العواقب الصحية والاقتصادية للوباء ، وحماية السكان الضعفاء ، وتمهيد الطريق لانتعاش دائم".

- بالنسبة إلى الأسواق الناشئة والبلدان النامية ، التي يواجه الكثير منها نقاط ضعف مروعة ، من الأهمية بمكان تعزيز أنظمة الصحة العامة ، ومعالجة التحديات التي تفرضها السمة غير الرسمية ، وتنفيذ الإصلاحات التي ستدعم النمو القوي والمستدام بمجرد أن تخف حدة الأزمة الصحية.

تقلص تاريخي لدخل الفرد

- من المتوقع أن يغرق الوباء معظم البلدان في حالة ركود في عام 2020 مع انكماش دخل الفرد في أكبر جزء من البلدان على مستوى العالم منذ عام 1870.

- من المتوقع أن تنكمش الاقتصادات المتقدمة بنسبة 7%. وسيمتد هذا الضعف إلى توقعات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ، التي من المتوقع أن تنكمش بنسبة 2.5% في مواجهتها لتفشي الفيروس المحلي. وهذا يمثل أضعف عرض من قبل هذه المجموعة من الاقتصادات في ستين سنة على الأقل.

شكل (1)

من المتوقع أن تواجه معظم البلدان ركودا في عام 2020

حصة الاقتصادات في الركود 1871-2021

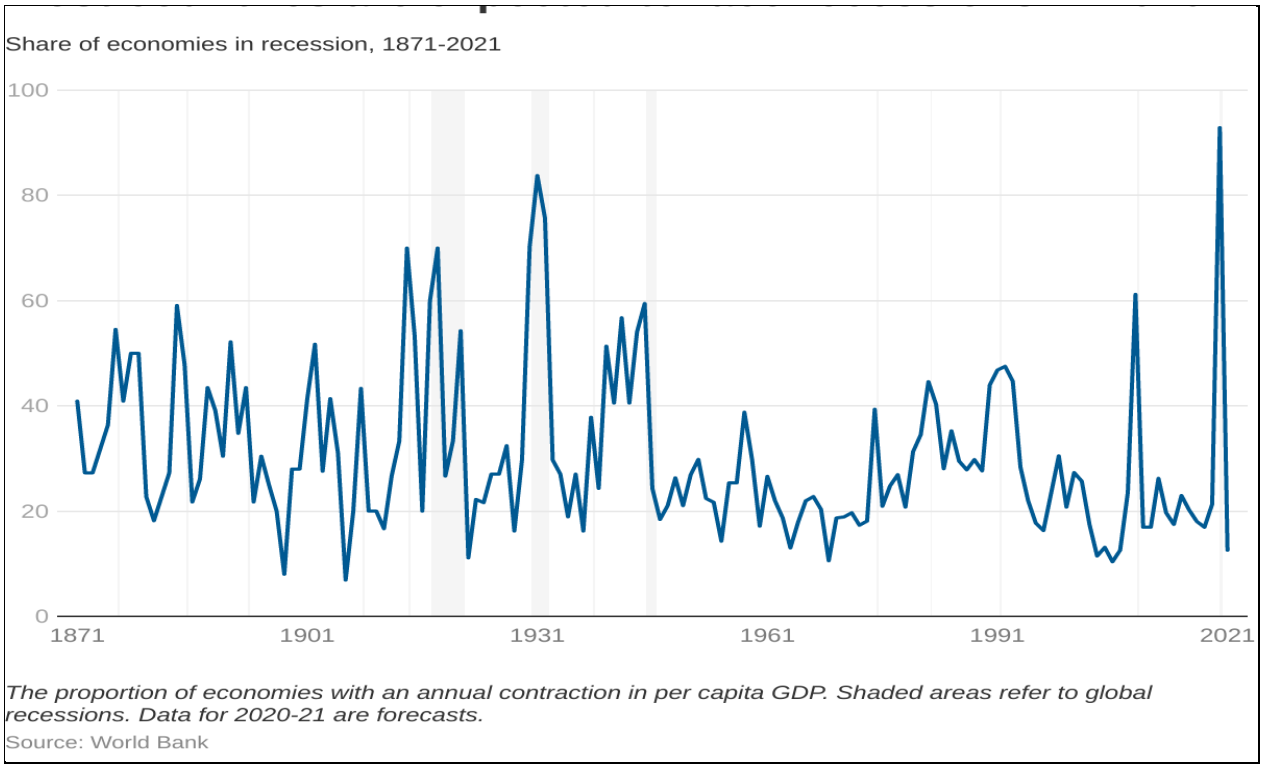

نسبة الاقتصادات ذات الانكماش السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تشير المناطق المظللة إلى حالات الركود العالمي. بيانات 21-2020 هي توقعات (2020 : 92.9 ، 2021 : 12.6) .

- تخضع كل منطقة لخفض كبير في النمو : شرق آسيا والمحيط الهادئ سينمو بنسبة ضئيلة 0.5٪.

- ستنكمش جنوب آسيا بنسبة 2.7٪ ، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 2.8٪ ، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 4.2٪ ، وأوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 4.7٪ ، وأمريكا اللاتينية بنسبة 7.2٪.

- من المتوقع أن تؤدي هذه الانكماشات إلى عكس مسار سنوات من التقدم نحو أهداف التنمية ، وتوجيه عشرات الملايين من الناس إلى الفقر المدقع.

- ستعوق الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الرياح المعاكسة الاقتصادية من أرباع متعددة: الضغط على أنظمة الرعاية الصحية الضعيفة ، وفقدان التجارة والسياحة ، وتضاؤل التحويلات المالية ، وتدفقات رأس المال الخافتة ، والظروف المالية الصعبة وسط تزايد الديون.

- ستتأثر الدول المصدرة للطاقة أو السلع الصناعية بشدة .

- أدى الوباء والجهود المبذولة لاحتواءه إلى انهيار غير مسبوق في الطلب على النفط وانهيار أسعار النفط.

- انخفاض الطلب على المعادن والسلع المرتبطة بالنقل مثل المطاط والبلاتين المستخدم لقطع غيار السيارات.

- على الرغم من أن الأسواق الزراعية مزودة جيدًا على مستوى العالم ، إلا أن القيود التجارية وانقطاع سلسلة التوريد يمكن أن تثير مشكلات الأمن الغذائي في بعض الأماكن.

إمكانية نتائج أسوأ

- تفترض التوقعات أن هذا الوباء يتراجع بطريقة يمكن من خلالها رفع تدابير التخفيف المحلية بحلول منتصف العام في الاقتصادات المتقدمة ولاحقًا في البلدان النامية.

- تخفيف الآثار السلبية العالمية خلال النصف الثاني من عام 2020 ، وتجنب الأزمات المالية واسعة النطاق .

- يتوقع هذا السيناريو انتعاش النمو العالمي ، وإن كان بشكل متواضع ، إلى 4.2٪ في عام 2021.

- في حالة استمرار تفشي كوفيد- 19 ، وفي حالة تمديد القيود على الحركة أو إعادة إدخالها، أو في حالة إطالة أمد الاضطرابات في النشاط الاقتصادي ، فقد يكون الركود أعمق.

- قد تجد الشركات صعوبة في خدمة الديون ، وقد يؤدي تزايد معدلات العزوف عن المخاطر إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض ، وقد يؤدي الإفلاس والتخلف عن السداد إلى أزمات مالية في العديد من البلدان. بموجب هذا السيناريو السلبي ، يمكن أن ينكمش النمو العالمي بنسبة 8٪ تقريبًا في عام 2020.

- إن النظر إلى السرعة التي تجاوزت بها الأزمة الاقتصاد العالمي ، قد يوفر دليلاً على مدى عمق الركود.

- تشير الوتيرة الحادة لتخفيض توقعات النمو العالمي إلى إمكانية إجراء المزيد من المراجعات الهبوطية والحاجة إلى إجراءات إضافية من قبل صانعي السياسات في الأشهر المقبلة لدعم النشاط الاقتصادي.

- شهد ركود كوفيد-19 أسرع درجات التخفيض الحاد في توقعات النمو المتفق عليها بين جميع فترات الركود العالمي منذ عام 1990.

شكل (2)

توقعات للناتج المحلي الإجمالي العالمي بالإجماع (نسبة مئوية)

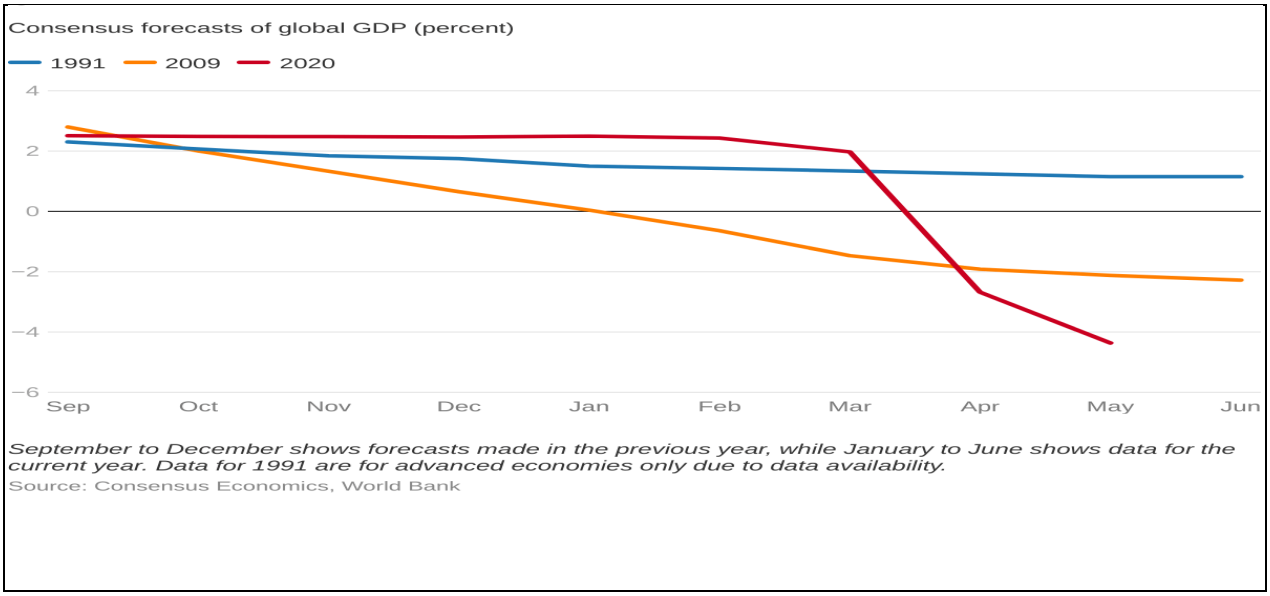

يُظهر سبتمبر إلى ديسمبر التوقعات التي تم إجراؤها في العام السابق ، بينما يُظهر يناير إلى يونيو بيانات العام الحالي. بيانات عام 1991 مخصصة للاقتصادات المتقدمة فقط بسبب توفر البيانات. (سبتمبر2019 : 2.51% ، اكتوبر 2019 : 2.48%، نوفمبر2019 : 2.48%، ديسمبر 2019 : 2.47 % ، يناير 2020 : 2.5 % ، فبراير 2020 : 2.43% ، مارس 2020 : 1.97% ، ابريل 2020: -2.68% ، مايو 2020 : -4.36 % ، يونيو 2020 : 0% .

- من الجوانب التي تثير القلق بشكل خاص في التوقعات هو الخسائر الإنسانية والاقتصادية التي سيحدثها الركود العالمي على الاقتصادات ذات القطاعات غير الرسمية الواسعة التي تشكل ما يقدر بثلث الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 70٪ من إجمالي العمالة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

- يجب على واضعي السياسات النظر في تدابير مبتكرة لتقديم دعم الدخل لهؤلاء العمال ودعم الائتمان لهذه الشركات.

الأضرار طويلة الأجل للناتج المحتمل ونمو الإنتاجية

- تتطلع الآفاق الاقتصادية العالمية في يونيو 2020 إلى ما وراء التوقعات على المدى القريب إلى ما قد تكون له تداعيات الركود العالمي العميق: الانتكاسات على الناتج

المحتمل - مستوى الناتج الذي يمكن أن يحققه الاقتصاد بكامل طاقته وتوظيفه بالكامل - وإنتاجية العمل .

- يمكن أن تؤدي الجهود المبذولة لاحتواء كوفيد-19 في الاقتصادات الناشئة والنامية ، بما في ذلك الاقتصادات المنخفضة الدخل ذات القدرة المحدودة على الرعاية الصحية، إلى حدوث ركودات أعمق وأطول - مما يؤدي إلى تفاقم اتجاه متعدد العقود بتباطؤ النمو المحتمل ونمو الإنتاجية.
- كان العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية يشهد بالفعل نمواً أضعف قبل هذه الأزمة ؛ صدمة كوفيد-19 الان ، تجعل التحديات التي تواجهها هذه الاقتصادات أكثر صعوبة.
- مع تأثير الركود العميق على الناتج المحتمل ، فإن الإصلاحات التي تعزز آفاق النمو على المدى الطويل ستكون ضرورية .

شكل (3)

استجابة الناتج التراكمي المحتملة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بعد فترات الركود (النسبة المئوية)

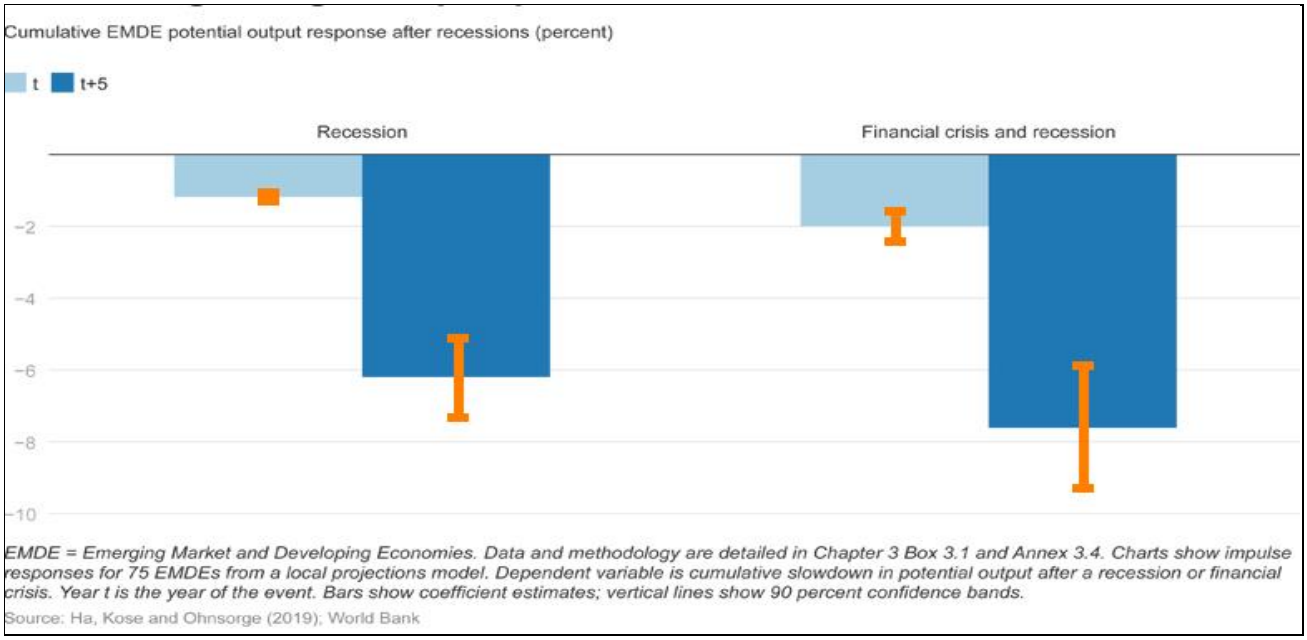

تُظهر الرسوم البيانية استجابات دافعة لـ 75 سوقًا ناشئة واقتصادات نامية من نموذج التوقعات المحلية. المتغير التابع هو التباطؤ التراكمي في الناتج المحتمل بعد الركود أو الأزمة المالية. السنة t هي سنة الحدث. تظهر الخطوط تقديرات كافية ؛ تُظهر الخطوط الرأسية نطاقات الثقة بنسبة 90 بالمائة.

- نقطة أخرى مهمة في المشهد الحالي هي الانهيار التاريخي للطلب على النفط وأسعار النفط.

- من المرجح أن توفر أسعار النفط المنخفضة ، في أحسن الأحوال ، دعمًا أوليًا مؤقتًا للنمو بمجرد رفع القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي.

- ومع ذلك ، حتى بعد انتعاش الطلب ، قد تفوق الآثار السلبية على مصدري الطاقة أي فوائد للنشاط في مستوردي الطاقة.

- توفر أسعار النفط المنخفضة فرصة لمنتجي النفط لتنويع اقتصاداتهم.

- بالإضافة إلى ذلك ، قد يوفر انخفاض أسعار النفط الأخير المزيد من الزخم لإجراء إصلاحات دعم الطاقة وتعميقها بمجرد أن تنحسر الأزمة الصحية الفورية.

- في مواجهة هذه النظرة المقلقة ، فإن الأولوية الفورية لواضعي السياسات هي معالجة الأزمة الصحية واحتواء الضرر الاقتصادي قصير المدى.

- على المدى الطويل ، تحتاج السلطات إلى تنفيذ برامج إصلاح شاملة لتحسين المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي بمجرد أن تنتهي الأزمة.

- تتطلب سياسات إعادة البناء على المدى القصير والطويل تعزيز الخدمات الصحية ووضع تدابير تحفيزية هادفة للمساعدة على إعادة إشعال النمو ، بما في ذلك دعم القطاع الخاص والحصول على المال مباشرة للناس.

- خلال فترة التخفيف ، ينبغي أن تركز البلدان على دعم النشاط الاقتصادي بدعم من الأسر والشركات والخدمات الأساسية.

- إن التنسيق والتعاون العالميين - من التدابير اللازمة لإبطاء انتشار الوباء ، والإجراءات الاقتصادية اللازمة للتخفيف من الأضرار الاقتصادية ، بما في ذلك الدعم الدولي - توفر أكبر فرصة لتحقيق أهداف الصحة العامة وتمكين انتعاش عالمي قوي.